الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

خـرق دسـتوري

المغتربون العراقيون أصبحوا مشكلة

شاكر الانباري

لم يعد أكيدا إجراء الانتخابات العراقية في وقتها المحدد، الا وهو الثامن عشر من كانون الثاني عام ٢٠١٠، وذلك بسبب نقض نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قانون الانتخابات الذي وافق عليه مجلس النواب ورفعه إلى مجلس الرئاسة. اذ ان المفوضية العليا للانتخابات صرحت ان الوقت لم يعد كافياً لإجراء الانتخابات حتى لو وافق الهاشمي على التعديل الذي أجري للقانون مرة ثانية.

هذا يعني ان الانتخابات ستتأخر شهرا او شهرين، على اقل تقدير، فيما لو سارت الأمور بسياقها الطبيعي. لكن أمور الانتخابات لا تسير بسياقها الطبيعي هذه الأيام. حصة المغتربين في الخارج تحولت الى شد وجذب بين متخاصمين، ودخلت في متاهات وتعديلات، ورغبات جديدة لكتل نيابية وقوى سياسية مؤثرة، ما سيعطل عملية الانتخابية برمتها، او في أبعد الاحتمالات قد يمزق العملية السياسية شر تمزيق.
المعروف ان التوازنات السياسية تقف على حد سكين. توازنات طائفية وقومية وحزبية، وأحيانا مناطقية. يمكن لها اذا اختلت ان تدمر العملية السياسية، وتنسف الثوابت الوطنية التي اتفق عليها في الدستور الأخير. الدستور المشكوك بثباته هو الآخر، وولد بعملية قيصرية يعاني آثارها حتى الآن.
فالنسبة المقترحة للعراقيين في الخارج من قبل البرلمان كانت خمسة بالمئة، وهي نسبة لا تتلاءم مع العدد الحقيقي للمغتربين. اذ اعتبره البعض، من مختلف أحزابهم، موجهاً ضدهم، كون ملايين منهم يعيشون اليوم في سوريا والأردن ومصر والإمارات اثر سقوط النظام والتصفيات الطائفية التي رافقت السنتين الأخيرتين بعد تفجيرات الروضة العسكرية في سامراء. ومسيرة الاغتراب مرت بتعرجات غريبة، وتنوعت إثنياً وطائفياً ومناطقياً حسب نمط الحروب، وحسب اللحظة الزمنية لعقود العراق السابقة. كانت الضربة الهائلة التي سددت للنسيج الاجتماعي حدثت في نهاية السبعينيات. في تلك السنوات لوحقت تنظيمات اليسار العراقي، وعلى رأسها تنظيمات الحزب الشيوعي الذي كان حليفاً للبعث طوال عقد السبعينيات تقريباً. وهاجرت الى الخارج أعداد كبيرة من اليسار، بلغت عشرات الآلاف، وهؤلاء استقروا في سورية ولبنان، وفي كردستان العراق كمقاتلين، والدول الأوروبية لاحقا. تبع هذه الموجة، أو في الآن، نفسه أعضاء حزب الدعوة الإسلامية اثر إعدام المفكر الإسلامي محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى، ثم تم تهجير الأكراد الفيلية الى إيران، وهؤلاء استقر معظمهم في إيران، وهاجر قسم قليل منهم الى أوروبا. وفي كردستان كانت الحرب مع النظام قائمة.
وحالما قامت الحرب العراقية الإيرانية، وامتدت المعارك في خط طوله زهاء ألف كيلومتر حتى بدأ نزيف جديد ينثال من البلد. كان هذه المرة من مختلف المستويات العلمية، ومن مختلف المذاهب والقوميات، الا أن حصة الأكراد وأبناء المناطق الجنوبية هي الغالبة. كانت الحرب تدور قريباً من مدنهم، بل وأصبحت في تخوم بعضها مثل البصرة والسليمانية والعمارة. الهاربون من الحرب، لهذا السبب او ذاك، ظلوا طوال عقد الثمانينيات يسيلون نحو سوريا، وإيران، والكويت، والأردن، وأوروبا. وصل بعضهم إلى أفغانستان عبر إيران ثم باكستان، بحثاً عن منفذ للخروج من دائرة الشرق منجم الحروب والتخلف.
كانت هناك تخمينات تقدر عدد العراقيين في المنفى، حتى بداية الحرب مع الكويت، بمليونين تقريبا، وربما اكثر. استوعبت معظمهم الدول الأوروبية وسوريا وإيران. لكن احتلال الكويت، والحرب المرافقة له، قذف بعشرات الآلاف نحو الأسر أو اللجوء في مخيمات رفحة والأرطاوية في صحراء السعودية، حيث بنيت لهم مخيمات وعاشوا بانتظار الخروج إلى أوروبا عبر الأمم المتحدة. بلغ العدد حسب بعض الإحصائيات غير الدقيقة نحو خمسين ألفا، لم يشأ سوى عدد ضئيل منهم العودة الى العراق بعد انتهاء معارك استعادة الكويت. ويعتبر عقد التسعينيات المسمى بعقد الحصار، مرحلة زمنية حرجة ارتفع فيها الهروب من الوطن درجات قياسية. الهروب لم يعد لدواع سياسية كما في السابق، بل شمل الطبقات كافة، وجميع الاتجاهات الفكرية والسياسية. وكان الجميع يبحث عن حياة أفضل، او عن عمل يمنحه لقمة عيش له ولعائلته، أو عن متنفس للحرية بعد أن أطبق الظلام والقمع على خارطة الوطن. وصار راتب الموظف الشهري لا يشتري له بنطالاً لمن السعر المتوسط. وبقيت الأوضاع متردية على المستويات كافة، وظلت تدفع المزيد والمزيد للهجرة. وفي الحقيقة لم تكن هناك إحصائيات رسمية عن العدد الذي بلغه العراقيون في المهجر، لكن من المعروف ان اللاجئين العراقيين صاروا قضية دولية، سواء لدى الأمم المتحدة أم لدى الدول الكبرى.
وحسب خبرة شخصية يمكن القول ان معظم اللاجئين، سواء في عقد الثمانينيات او التسعينيات، كانوا إما أكراداً او من الجنوب. وبحلول العام ألفين وثلاثة، العام الذي قامت فيه الحرب الأخيرة، وما رافقها من انهيار للدولة، واحتلال للقوى متعددة الجنسية، وتشرذم حزب البعث والأجهزة الأمنية، ثم ما تلا ذلك من مواجهات طائفية، خرج مئات الآلاف هرباً من التصفيات الطائفية او التصفيات الانتقامية. قسم من هؤلاء كانوا من أنصار النظام السابق، العاملين في أجهزته الأمنية والحزبية والنقابية. استقر عدد كبير منهم في سوريا والأردن والإمارات ومصر ولبنان، عدا من هاجر الى أوروبا وأميركا عن طريق الأمم المتحدة. يقدر عدد من يقيمون في سوريا زهاء المليون، وهناك مئات الآلاف في الأردن والإمارات ومصر ولبنان. هؤلاء بالتحديد من يخشى الائتلاف العراقي في البرلمان ان يصوتوا للقوى العلمانية والقومية، مثل ائتلاف وحدة العراق بقيادة جواد البولاني، او الجبهة الوطنية العراقية بقيادة اياد علاوي وصالح المطلك، وجبهة التوافق وغيرها من الكتل. أي ان الائتلاف بشقيه، الوطني ودولة القانون لاحقا، لا يضمن أصواتهم. لهذا أعطى نسبة منخفضة للمهاجرين في الخارج وتمثلت بخمسة بالمئة. هذه النسبة لا تتناغم على الإطلاق مع العراقيين في الخارج الذين يقدر عددهم بأربعة ملايين نسمة.
وهذا على الواجهة، أما حقيقة اعتراض الائتلاف على نقض الهاشمي فيرتدي صبغة طائفية، له علاقة بقضية تماهي الصفة البعثية مع غير الائتلافيين. اذ بسبب قانون اجتثاث البعث، ومن بعده قانون المساءلة والعدالة، تم استبعاد كثير من الكفاءات سواء في الجيش او الشرطة والوظائف العامة، وأخيرا في إعطاء نسبة متدنية وهي خمسة بالمئة لملايين المغتربين في الخارج. احتسب لاجئو سوريا والأردن ولبنان ومصر والامارات على الواجهة البعثية، أنصار النظام، أي سيصوتون لقائمة علاوي والهاشمي على أكثر تقدير. ورغم ان تاريخ اللجوء العراقي يقول بغلبة المغتربين من مناطق الجنوب الا ان الائتلافات الدينية لا تثق بتصويت اولئك العراقيين لقوائمهم، بعد الفشل الكبير في إعمار البلد، وحفظ الأرواح، وانتهاج سياسة وطنية متوازنة. وكانت تلك الأحزاب هي المتربعة على سدة الحكم وشاعت عنها تهمة الفساد والتخلف في الادارة وتغليب المصلحة الطائفية والحزبية على المصلحة الوطنية.
وقد لاحظ المراقبون كيف بدأت الدعايات ترتفع من أوساط الائتلافات المذهبية التي ستدخل الانتخابات محذرة الناخبين من رجوع البعثيين الى السلطة. وذلك عبر الأحزاب والائتلافات كافة التي لا تنضوي تحت لافتاتهم. وهذا ما يعيد تاريخ الاصطفافات الطائفية مرة أخرى ولكن بلافتات مغايرة، لعل أبرزها الخوف من عودة حزب البعث. لكن رغم الترويج لمثل هكذا مخاطر، إلا أن المزاج العام لدى الناس عموما هو إدارة الظهر للأحزاب الدينية والمذهبية، وهذا أكثر ما يرعب تلك الأحزاب مستقبلا.
أسس بناء دولة القانون والديمقراطية.

مغتربون

بـحـث

دروس من العلاقات الاميركية العراقية ١٩٨٢ - ١٩٩٠

رغد صالح الهدلة

(٤-١)

إن الانتصار الذي حققته الولايات المتحدة وحلفاؤها على القوات العسكرية لصدام في عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١وتحرير الكويت، قد اوجد حالة غريبة ومفاجئة أصابت أعضاء إدارة بوش الأول والباحثين الأكاديميين والمحللين العسكريين وخبراء الصحافة وخبراء السياسة الخارجية وحتى رجل الشارع غير المختص، وهذه الحالة الغريبة هي بقاء صدام في السلطة في العراق واستمراره وبنجاح في الوقوف ضد المجتمع الدولي حتى عام ٢٠٠٣، وبغض النظر عن الانتصار العسكري الامريكي ضد العراق ذلك النجاح الذي اكمله لاحقاً بوش الثاني عام ٢٠٠٣، فإن الاستمرار الطويل لصدام وبقاءه ما يمكن أن يكون مفقوداً في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الامريكية ، وفي هذه المقالة ستتم إعادة فحص الافتراضات الفكرية الاساسية لمسألة اصبح يطلق عليها مصطلح "engagement" ويعني الاشتراك او التورط في شيء ما، وهو مبدأ السياسة الخارجية الامريكية الذي قاد السلوك الأمريكي نحو العراق في العقد الذي سبق غزو صدام للكويت ، ورغم الفشل التام الكامل للاشتراك في العراق قبل عام ١٩٩٠ فإن الافتراضات الأساسية التي توجه سياسات الاشتراك الامريكي قد ظلت افتراضات لم يتم فحصها بصورة كبيرة، وهذا الفشل في الاعتراف بالاخطاء التاريخية يطرح الاحتمال المُربك بان حالات فشل اخرى مماثلة للاشتراك يمكن ان تحدث في العلاقات السترتيجية لواشنطن مع اشخاص دوليين مثيرين للمشكلات ودول اخرى مثيرة للمشكلات المماثلة.

الاشتراك على الصعيد العملي:
يخدم الاشتراك كمبدأ سياسي اساسي لستراتيجية الامن القومي الامريكي في القرن الحادي والعشرين، وعمليا فإن تنفيذ الاشتراك يعتمد وبشدة على التعامل الماهر للحوافز الاقتصادية بصورة اساسية في مجالات التجارة والمالية للتأثير على سلوك الدول الاخرى، وان الاشتراك يستعمل الاعتماد المتبادل لخلق روابط تربط الدول معاً ، فقد اقترح (روبرت كيوهن) keohane و(وزيف ناي) Nye أنه الاعتماد المتبادل الاقتصادي يجب فهمه بدلالات قوة النفوذ او التأثير على كل دولة لها علاقات تجارية بالولايات المتحدة بل أن الكثير من الباحثين قد أشار بان الدول ومنذ فترة طويلة اعترفت بحقيقة ان القوة بصورة عامة تنبع من الاعتماد المتبادل اللامتناسق (او اللامتوازن)، وفي مواكبة هذه التقاليد الامريكية فان keohane و Nye أكدا أنه عند تخطيط ستراتيجية دبلوماسية فعالة فإن حالات اللاتناسق في الاعتماد هي التي من المحتمل جداً ان تزود مصادر تأثير (نفوذ) العناصر الفعالة في تعاملهم مع بعضهم البعض وان الفاعلين الاقل اعتماداً غالباً ما يكون باستطاعتهم استعمال علاقاتهم المتبادلة مصدراً للقوة في المساومة حول مسألة معينة وربما التأثير على المسائل الاخرى ، وان المهارة الاقتصادية بين الدول هي بالضرورة على اساس مبدأ القوة غير المتناسقة.
لقد شهد الشرق الأوسط اضطرابا أدى إلى تغير والى الأبد في المشهد الستراتيجي الإقليمي، ففي عام ١٩٧٩ تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وفي شهر كانون الثاني ١٩٧٩ حدثت الثورة الايرانية ،وفي كانون الأول ١٩٧٩ قام الاتحاد السوفيتي بشن حرب مدمرة بغزو افغانستان، وفي ايلول ١٩٨٠ قامت الحرب العراقية الإيرانية، وبهذا فإن مسرح احداث الشرق الاوسط قد تغير جذرياً عند دخول ادارة الرئيس رونالد ريغان في البيت الابيض، وحسب رأي فريق السياسة الخارجية في ادارة رونالد ريغان فإن المصالح القومية الامريكية في الخليج العربي الثري بالنفط الآن تواجه تهديدين جديدين هما: التوسع الشيوعي بوسائل عسكرية مباشرة من الاتحاد السوفيتي، وانتشار أفكار إسلامية من إيران ضد الولايات المتحدة الامريكية، وبوجود هذين التهديدين فإن رعاية العراق للارهاب قد نُظر اليه على انه اقل الشرين ولذلك فإن بغداد نُظر اليها على انها شريك محتمل والذي يمكن ان يخدم المصالح الستراتيجية الامريكية في المنطقة، ففي آذار ١٩٨٢ بدأت الحكومة الأمريكية رسميا بإزالة اسم العراق من قائمة الدول التي ترعى الارهاب وان السبب الرسمي هو الاعتراف بالسجل العراقي المُحسن، وهو ادعاء تم تفنيده لاحقاً من قبل مسؤول امريكي في وزارة الدفاع عندما قال "ليس هناك احد يشعر بالشك بخصوص المشاركة المستمرة للعراقيين في الارهاب، وان السبب الحقيقي هو مساعدة العراقيين للنجاح في الحرب ضد ايران ، ولهذا فان العراق لم يعد في قائمة الدول الارهابية الخاضعة الى قيود إلزامية جداً على صادرات السلاح وصادرات التكنولوجيا وبذلك اصبح العراق لائقاً ومقبولاً للحصول على الائتمانات التي تقوم بتمويلها الحكومة الامريكية المصممة لتشجيع تصدير السلع الامريكية الى العراق وتم افتراض ان العراق بعد ان يبدأ بالانتفاع من الروابط الاقتصادية الامريكية فإن الولايات المتحدة تصبح قادرة على تحفيز العراق ليتصرف بصورة منسجمة اكثر مع المعايير الدولية، وان اشتراك نظام صدام هو على أساس الافتراض القائل بان الاعتماد المتبادل التجاري سوف يكون غير متناسق لصالح الولايات المتحدة الامريكية التي بدورها ستكون قادرة على تشكيل سلوك العراق باستعمال التجارة كاداة للنفوذ والتأثير وكنتيجة لذلك ففي تشرين الثاني ١٩٨٤ بعد اعادة انتخاب ريغان فان واشنطن استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد.
إن الوضع السياقي للوقت يشير بشدة الى ان مثل هذه الستراتيجية الامريكية كان لها فرصة ممتازة للنجاح، وكنتيجة لحالات الاضطراب المرتبطة بالحرب (الشحن التجاري في الخليج العربي خلال الحرب العراقية الإيرانية)، وان إيرادات نفط العراق انخفضت من (٢٢)بليون دولار في عام ١٩٨٠ الى تقريباً ٩,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٢، وان العراق اعتمد على الاستيرادات بنسبة ٧٥٪ من تجهيزاته الغذائية وكانت عليه ديون ثقيلة جداً، ولهذا فإنه لا عجب ان ثلاثة من المجالات الرئيسة من التجارة التي ركّز عليها مسؤولو ادارة ريغان من أجل الاشتراك مع العراق فكانت مجالات النفط والزراعة والمالية ، وفي عام ١٩٨٤ فإن شركة CCC (ائتمان السلع) التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية قامت بتقديم (٥١٣) مليون دولار الى العراق على شكل ائتمان (قرض) لشراء المنتجات الحقلية الامريكية، وفي عام ١٩٨٥ فإن المصرف الأمريكي للتصدير والاستيراد قام بتقديم اكثر من (٦٨٤) مليون دولار على شكل أئتمانات قصيرة وطويلة الأجل إلى العراق من أجل بناء خط أنابيب ستراتيجي طاقته مليون برميل يوميا لنقل النفط عبر الأردن، وبدلالات المساعدة العسكرية فأن الولايات المتحدة الامريكية حافظت على موقف الحياد من الحرب العراقية الإيرانية، وعلى أية حال فإن الولايات المتحدة باعت الى العراق مجموعة متنوعة وواسعة من المواد المزدوجة الاستعمال، مثلا اشترى العراق أكثر من (١٠٠) مئة طائرة هليكوبتر من الشركات الآمريكية تم تحديد استعمالها في وثائق التصدير لأغراض مدنية وعند وصولها الى العراق فإنها فوراً تم ارسالها الى الجبهة القتالية ضد ايران ولم يكن هناك أعتراض من واشطن وإن ادارة ريغان كذلك أعطت (موافقة صامتة) للنقل غير الشرعي للأسلحة الأمريكية إلى العراق عن طريق دولة ثالثة ويضم ذلك مبيعات قذائف TOW المضادة للدبابات، طائرات الهليكوبتر، اسلحة صغيرة، مدافع هاون وذخائر (اعتدة) من مصر، الاردن، الكويت، السعودية.
وعلى اية حال فان المسألة التي لها قيمة عسكرية كبيرة جداً هي البيانات الاستخبارية التي تم تجهيزها الى العراق بوساطة التصوير الأمريكي بالأقمار الاصطناعية، وفي عام ١٩٨٤ قام الرئيس الامريكي ريغان بتوقيع أمر امن قومي يعطي سلطة قانونية للاستخبارات الامريكية ان تدعم العراق وهي حركة قام المحللون لاحقاً بوصفها على انها انقذت العراق من الهزيمة في عدة معارك اساسية.
ان حوافز الاشتراك الامريكي استمرت في التزايد خلال رئاسة ريغان وإدارة بوش الأول، ولذا فان استعمال الأدوات الاقتصادية لمهارة الدولة انتقل الى مستوى عال جدا، وان فريق الانتقال ناقش بان التجارة هي المفتاح الاساسي للنفوذ السياسي، وفي عام ١٩٨٩ فان العراق اصبح اكبر سوق للولايات المتحدة لصادرات الرز إذ بلغت المبيعات الامريكية من الرز الى العراق (١٨٠) مليون دولار، وان مبيعات الحنطة، الطحين، علف الحيوانات، القطن والسلع الآخر بلغت أكثر من (٣٤٥)مليون دولار في الدخل الاضافي لاصحاب الحقول ورجال الاعمال الزراعية الامريكية ، وفي عام ١٩٩٠ اقترحت وزارة الزراعة الامريكية تخصيص بليون دولار قروضاً جديدة للعراق وبذلك بلغ اجمالي الائتمان اكثر من (٢)بليون دولار .
إن هذه الأمثلة المختارة هي فقط بداية لتصوير الطرق المتنوعة التي حاولت الولايات المتحدة فيها جعل العراق مشتركاً في الحوافز الاقتصادية، وعند الحاجة الاخذ بالحساب مانعرفه الآن حول العراق في السنوات الماضية لحرب الخليج ضد ايران فان الامر مجرد معنوي عند طرح سؤال حول هل السياسة الأمريكية كانت ناجحة؟ وعلى أية حال حتى قبل الحرب العراقية الإيرانية فانه كان من الواضح لكثير من المراقبين ان اشتراك العراق لم يكن عملياً، ورغم قيام صدام وبصورة علنية ورسمية بفتح كردستان للصحفيين الاجانب فان الاعمال الوحشية ضد الاكراد استمرت بدون ان تقل كما في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ وان منظمة العفو الدولية قامت بتوثيق عمليات خطف وتعذيب اكثر من ٣٠٠ طفل كردي كرهائن بشرية في محاولة لاثارة الخوف في قلوب القيادات الكردية في شمال العراق، وان تقرير حقوق الانسان الخاص بالحكومة الامريكية يبين بوضوح بان مجرد الاشتباه بان هناك معارضة سياسية وعسكرية ضد الحكومة العراقية يتم التعامل مع تلك المعارضة بصورة روتينية من خلال التعذيب والاعدام للاكراد المشتبه بهم ، وان بعض اشارات التحذير المربكة جداً للاعمال الوحشية المستمرة لصدام جاءت من مراجعة البرنامج الذي يفترض ان يكون سرياً للعراق والهادف الى تطوير سلاح دمار شامل، ففي آذار ١٩٨٥ قام مساعد وزير الدفاع الأمريكي (ريتشارد بيرل perie)بتشجيع الولايات المتحدة على فرض فقرة (التأكد من عدم وجود اسلحة نووية) كشرط مكتوب مقابل تصدير اجهزة كومبيوتر متقدمة الى العراق وان perie الذي كان معروفاً بانه احد صقور الادارة الامريكية في مواقفه الصلبة جداً المضادة للسوفييت لم يكن مقتنعاً بالأسلوب الاقتصادي الأمريكي (نقل التكنولوجيا) وإنما كان يؤكد أهمية استعمال ذلك في محاولة لإبعاد العراق عن موسكو، وعلى أية حال فان perie وآخرين في الإدارة الأمريكية قد تغلب عليهم اولئك الذين كانوا متأكدين بان مثل هذه الحالات لنقل التكنولوجيا ضرورية لاقناع العراقيين بالصداقة الأمريكية ، ومنذ عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٩٠ فان الرقابات الامريكية على صادرات المنتجات المتخصصة ذات التكنولوجيا العالية والمزدوجة الاستعمال تعرضت إلى ضعف مستمر رغم الاحتجاجات المتكررة التي كان يطلقها مسؤولون رفيعو المستوى في وزارة الطاقة ووزارة الدفاع الامريكيتين، وعلى أية حال عند النظر الى احداث الماضي يتضح أنه حتى غزو الكويت في عام ١٩٩٠ فان وكالات السياسة الخارجية الامريكية التي اعتنقت طريقة الادوات الاقتصادية للدولة (بصورة اساسية الخارجية الامريكية ووزارة التجارة الامريكية) كانت قادرة وباستمرار على السيطرة على تلك الوكالات التي تركز على الامن القومي (الدفاع و CIA) وبصورة مناظرة فان سجل العراق بخصوص الارهاب ظل بدون تغيير كبير، ففي عام ١٩٨٢ ارتبط العراق بمحاولة اغتيال السفير الاسرائيلي في لندن، وكان المهاجم عقيداً في الاستخبارات العراقية، وبعد طرد الفلسطيني أبو نضال تحت ضغط الكونغرس الامريكي فان صدام استمر في ترقيع العلاقات مع ياسر عرفات الذي شكر صدام على تبرعاته لشراء الاسلحة واعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية بعد مغادرتها بيروت، وفي تشرين الاول ١٩٨٥ رفضت الحكومة العراقية إلغاء جواز السفر الدبلوماسي للفلسطيني (أبو العباس) المتهم في قتل مواطن أمريكي، وفي عام ١٩٨٥ تم إلقاء القبض على إرهابيين اثنين جاءا من العراق في روما وهما في طريقهما لشن هجمات مخططة على اهداف أمريكية، وعلى الرغم من الإنكار الرسمي الصريح من قبل الفرع التنفيذي الامريكي فانه تم الاعتراف في وثيقة غير مصنفة صادرة من ادارة ريغان بان العراق استمر في دعم الارهاب، ومن المحتمل بان الدليل البارز جداً لعدم فعالية الاشتراك الامريكي في تغيير سلوك العراق جاء من مراجعة استعمال العراق للاسلحة الكيميائية ضد الجنود الإيرانيين والمدنيين العراقيين، وفي عام ١٩٨٣ فان احد التقارير الاربعة حول استعمال الاسلحة الكيميائية ضد القوات الايرانية قد تم تسلمه في واشنطن، وفي عام ١٩٨٤ تم اصدار تقرير من الأمم المتحدة أعطى أول توثيق عام لانتهاك العراق للقانون الدولي حول استعمال مثل هذه الاسلحة ، واستجابت إدارة ريغان الى هذه الهجمات بالاسلحة الكيميائية العراقية بان قدمت اوراق اعتراض الى الحكومة العراقية وقامت تلك الادارة برعاية قرار الجمعية العامة للامم المتحدة وقامت برقابة شديدة على صادرات التجهيزات الكيميائية والتكنولوجيا ، وعلى أية حال في الوقت نفسه استمرت الولايات المتحدة بتزويد العراق بالبيانات الاستخبارية حول تحركات القوات الايرانية وتشكيلات ايران العسكرية وتجاهلت حقيقة ان مثل هذه البيانات يتم استعمالها من قبل العراق للقيام بأفضل نشر واستعمال الهجمات الكيميائية ضد الإيرانيين. ومن الواضح جداً من منظور معنوي واخلاقي او قانوني فان الموقف الامريكي في هذه السياسات هو موقف سيئ للغاية، وعلى أية حال في العالم السياسي الواقعي غير الاخلاقي للدبلوماسية الدولية إذ الاهتمامات الستراتيجية غالباً تأخذ الاسبقية على المبادئ الاخلاقية والمعنوية، فالموقف الأمريكي ليس بالضرورة موقفاً غير منطقي ولكن هل هذا التحليل للسياسي الواقعي غير الاخلاقي يكون صحيحاً عند التدقيق الشديد بدلالات منطقه الستراتيجي بصورة حقيقية؟
السؤال الذي يطرح نفسه اساساً هو: عندما حل جورج بوش الأول محل ريغان في السلطة الامريكية ما الذي حدث للفكرة العقلانية السترتيجية الاصلية للاشتراك مع العراق؟ في عام ١٩٨٨ بعد نهاية الحرب مع ايران قام صدام باستعمال طائرات الهليكوبتر التي استوردها من الولايات المتحدة بشن هجمات وحشية بالغازات السامة على الاكراد، وان (٣٠) قرية كردية تقريبا تعرضت لهجوم الغاز والعوامل الكيميائية والتي شملت غاز الخردل والسموم العصبية، وبصورة طبيعية قامت الولايات المتحدة بقيادة الاستجابة الدولية العلنية ضد مثل هذه الاعمال الوحشية، وفي الحقيقة فان ادارة ريغان قامت برعاية قرار الامم المتحدة الذي يشجب استعمال الاسلحة الكيميائية، وإنها قامت بتشديد بعض الرقابات الامريكية على الصادرات الى العراق، وعلى اية حال فان الاغلبية الساحقة لجميع اجازات تصدير المواد ذات الاستعمال المزدوج قد تمت المصادقة عليها من قبل ادارة ريغان، وبينما السجل يبين بوضوح ان الولايات المتحدة رفضت المتابعة الشديدة للعراق (على شكل عقوبات اقتصادية) فان هناك دليل صغير يشير إلى واشنطن قامت بمحاولة جادة لتغيير سلوك صدام باستعمال أي شكل للضغط والذي خلفته العلاقات التجارية اللامتناسقة التي هي في بداية تكوينها والتي تم خلقها خلال ٦ سنوات من الاشتراك الامريكي العراقي.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net